المحاضرة 03 الجزء 03

الشروط الممكنة لتحقق نظام دولي جديد

هناك عدة شروط نذكر منها التالي:(إبراهيم احمد 2019-2020 ،ص97)

– أن يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محددا لا سيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة ، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.

– تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواع قواعد القانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية ، أو الدبلوماسية والإستراتيجية.

– تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبر (مثل الأمن ، البيئة ، الديموغرافية ، تقسيم الثروات، حقوق الإنسان ، الديمقراطية.....)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات.

كما يلاحظ ان النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعا إلا اذا على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يلي:

– التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر

– السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.

– الحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية ، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، وإقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شرعية العالم الدولي الجديد.

– حماية البيئة باعتبارها سلوكا حضاريا يستوجب تطوير أشكال جديدة للتنمية وإيجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة.

إن السؤال الجوهري الذي أثارته هذه الأحداث على مستوى العلاقات الدولية هو ما الذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

تتمثل أهم مظاهر التغيير في ما يلي(إبراهيم احمد 2019-2020،ص97):

– إحداث تغيير في قائمة الأولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى، حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية

– ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الإعلام الغربي، هذه المفاهيم بالإسلام والمسلمين منها مثلا: ربط الإسلام بالإرهاب، ووصف المسلمين بالإرهابيين، وظهور مفاهيم مثل الأصولية والتطرف واعتباراهما إرهابيا، وتدعيم فكرة صراع الحضارات.

– محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الإرهاب بالصورة منفردة والإعلان الحرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم " المقاومة " وظهور نظرية " الحرب الوقائية " كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي.

– تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.

– محاولة تقسيم العالم إلى معسكرين : محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة : " أما أن تكون معنا أو ضدنا "

– محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين حيث تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن.

مخاطر تهدد النظام الحالي:

"تصنف التحليلات الحديثة مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولا إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة, ووفقا لما كتبه (هاس2014)فإن التوازن الحالي بين النظام

والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى. كما يرى أن المستقبل الأقرب هو ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأولوياتها (هاس، 2014.)ويساور(سكويلر2014) القلق بشأن انتشار القوة والسلطة بشكل عام، ما يشكل زيادة في اضطراب النظام. الدولي ويحذر (كروكر2015)من"تخبط عالمي يتسم بنظام دولي متأرجح "في تحول يسوده التخبط". كما يرى أن المنتظم أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك "بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية (**كروكر**، 2015).

يشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة

.– بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية

.– التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية

.تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت

تستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر، وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه .

وعلاوة على ذلك فإن من يساوهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون، تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديا وتفرض مصالحها الذاتية تعاونا محدودا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكل القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية. وتدفع دائما، المصلحة الذاتية

جميع الدول الرائدة للتنسيق على الأقل فيما بينها، إن لم يكن تعاون بشأن التحديات المشتركة بداية من الإرهاب وحتى تغير المناخ. ويرى روز(Rose) (2015)أن حالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، فإن (كروكر 2015)يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى". ولذلك فلم تكن مفاجأة أن تنتهي إستراتيجية الأمن القومي بكل بساطة، إلى "أن القيادة الأمريكية القوية والمستدامة تعد ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزز الرفاهية والأمن العالميين بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" (البيت الأبيض، 2015). ولكن عندما تحدت الدول الإصلاحية أطراف هذا النظام، فإن هيمنة الولايات المتحدة أخذت في التلاشي، وبذلت المؤسسات جهود مضنية للاستجابة بفعالية لممثلي الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولذلك فإن دور النظام في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يحتاج لإعادة التقييم". (مايكل جيه مازار واخرون 2016 ص 2)

عناصر النظام الدولي الجديد وبنياته:

ولوعدنا إلى ذاكرة التاريخ، كما يقول الكاتب الفرنسي " دانيال كولار " في كتابه العلاقات الدولية (1945-1995) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحولات التي شهدها هذا النظام وأحداث الديناميكيات المستمرة فيه قائمة على: (ابراهيم احمد 2019-2020،ص89)

أ- الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية.

ب- الثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر.

ج- الثورة العلمية التكنولوجية، ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا.

د- ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.

هـ- الأزمات الاقتصادية وبشكل مستمر وبخاصة في الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية.

و- أزمة البيئة وتحدي البقاء، إذا أضحى العالم مريضا ومهددا.

ز- وأخيرا بروز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توصيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن كل نظام دولي يتكون من عناصر أساسية وهي :

1- الكيانات الممثلة في الدول والمنظمات، وقد دخلت فيها مؤخرا هياكل أخرى غير حكومية، ولكنها تمتلك إمكانيات للتأثير في السياسة الدولية أكثر مما تستطيع الدولة، وأهمها الشركات عابرة القوميات.

2- علاقات التفاعل في إطار النظام، والتي تتراوح ما بين معالمي الصراع والتعاون وربطها بالهيكلة أو الشكل الترابي الذي تتخذه الدول ووفق توزيع مصادر القوة والنفوذ.

3- شكل السيطرة في إطار النظام الذي يعني هيكلته وأنماط النظام الدولي من حيث عدد أو كم ونوع الاستقطاب الدولي، الذي يعرفه المؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في استقرار ولا استقرار النظام.

العولمة وأثرها في النظام الدولي الجديد:

ترافق النظام الدولي الجديد مع ظاهرة العولمة،فقد تزامن انطلاق مرحلة جديدة من مظاهر العولمة ،الذي ارتبط بالثورة التكنولوجية وما تبعها من تطور نظم الاتصالات الكونية وانتقال المعلومات وظاهرة انتقال الأموال وتحرك الشركات العابرة للحدود، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا التطور في تعميم قيمها ومبادئها،فعلى صعيد الاقتصاد استطاعت الشركات الأمريكية النفاذ إلى كافة الأسواق العالمية،وارتبط نفوذ الولايات المتحدة السياسي على المستوى الدولي بالفرص الاقتصادية كان واضحا على المستوى الاقتصادي إن الشركات الأمريكية الوحيدة التي كانت تعمل بنجاح ،لقد استخدمت الولايات المتحدة التحول في النظام الدولي من خلال السيطرة على المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية،مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية،ولعبت هذه

المؤسسات دورا في تحرير الاقتصاد من خلال الضغوط التي تعرضت لها الدول التي كانت تفرض نوعا من لقيود على الحريات الاقتصادية،مثل الحماية الجمركية ،دعم بعض سلع وغيرها،ومع تعاظم دور المؤسسات الدولية فقد أصبحت الدول تتعرض لضغوط من اجل فتح حدودها،وإتاحة الفرصة لانتقال رأس المال وكذلك السلع دون قيود ،وهذا من خلال تطوير تشريعات اقتصادية داخلية تتوافق مع معايير هذه المؤسسات الدولية على الصعيد الثقافي فان تعميم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وضرورة صون الحريات والحكم الصالح هي من مخرجات ليست ثقافية بالمعنى المجرد لكن لها إبعاد سياسية، إن النتاج السياسي الملازم للعولمة الجديدة هو التأكيد المتجدد على مواضيع الديمقراطية

وسلطة الحكم مع تركيز خاص على دور مؤسسات،المجتمع المدني لقد استفادت الولايات المتحدة من وسائل الاتصال الجديدة وسخرتها من أجل تعميم قيمها الثقافية.

واستندت إلى قوتها الاقتصادية مع حلفائها من اجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال فرص التمويل وتبادل المعلومات بين الناشطين من دول مختلفة .

لقد واجهت الولايات المتحدة مجموعات تختلف معها،ومن هذه المجموعات تلك التي تكونت من

مجموعات مناهضة للعولمة ولهيمنة الولايات المتحدة ،وأصبحت اجتماعات المؤسسات الدولية مركز التجمع هذه المجموعات للضغط على الدول المهيمنة (عارف عبدالله سلامة جفال،2010،ص 13).

العولمة وإمكانية الاستقرار في النظام العالمي.(حسن احمد الشافعي،2001،ص 95)

-لا يوجد ما يدل على ان النظام العالمي قد حقق درجة اكبر من الاستقرار عما كان عليه في عقود سابقة .

-ان زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد درجة خطورته يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار العالمي.

من المتوقع أن تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والمال والمعلومات.

-بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.